الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودور الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع الصراعات واحتوائها وتسويتها وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع"

بيان مقدم من اتحاد الأمهات، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

100204 100204 04-20988 (A)

مقدمة

اتحاد الأمهات منظمة تطوعية انغلكانية تعمل على تعزيز رفاهية الأسرة في شتى أرجاء العالم. وينهض أعضاؤنا البالغ عددهم ثلاثة ملايين عضو، غالبيتهم من النساء، بدور نشط في تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات داخل مجتمعاتهم المحلية. ويفسح، على وجه خاص، برنامجانا ''الحياة الأسرية'' و ''محو الأمية والتنمية'' المجال أمام المرأة للقيام بدور حيوي من أجل تمكين بنات جنسها من المهد إلى اللحد. والتمكين للمرأة أداة أساسية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في عملية السلام.

دور المرأة

تؤدي المرأة بالفعل دورا أساسيا في تسوية الصراعات وبناء السلام. وتضطلع بدور اجتماعي وسياسي في نفس الوقت في نطاق أسرتها ومجتمعها المحلي في أثناء الصراع وبعده. ومن ضمن المسؤوليات الواسعة النطاق التي تتولاها ما يلي: إدرار الدخل، وتأمين الغذاء، ورعاية الأطفال، ورعاية الأقرباء المرضى والأيتام. وتاريخيا أبدت المرأة الاستعداد دوما لتخطي حواجز الانقسام من أجل إعادة بناء الحياة اليومية وسد الاحتياجات.

غير أن المشاركة النشطة للمرأة لم تنل التقدير اللائق، واستهين بها في الأوساط العامة والسياسية التي يسيطر عليها الرجال عادة. وتواجه المرأة كثيرا من العقبات المختلفة في مساعيها لبناء مجتمع أعدل وأكثر إنصافا، من شأنه أن يؤدي إلى مستقبل يسوده السلام، ومن هذه العقبات القوالب النمطية الثقافية والتمييز والفقر والأمية.

مبادئ إرشادية

لا يمكن كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع الصراعات واحتوائها وحلها وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع إلا عن طريق اتباع نهج كلي. أما النهج المبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ فإنه لا يضمن المساواة للمرأة بشكل مستقل. ويتعين إدماج ذلك القرار في إطار الإجراءات المجتمعية القائمة فعلا؛ ولا يمكن فرض السلام الدائم من الخارج. وينبغي لجهود إشراك المرأة في أعلى المستويات السياسية الوطنية أن تبدأ من مستوى القواعد الشعبية، وينبغي أن تستهدف الاستراتيجيات والمبادرات بصورة رئيسية النساء والرجال في مجتمعاتهم المحلية، بحيث يتسنى معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في الثقافة السائدة. ويتعين اتباع نهج للتغيير الشامل يسمح بالتغلب على الأسباب الكامنة التي تحول دون انضمام المرأة على قدم المساواة إلى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحكومية. وباتباع هذا النهج الثنائي سيكون إشراك المرأة في الهياكل الرسمية لعملية السلام الوطنية، بتطبيق قرار

مجلس الأمن ١٣٢٥ وغيره من الصكوك القانونية الدولية، أكثر فعالية واستمرارا على المدى الطويل.

إعادة تعريف مصطلح "سياسي"

جرت العادة على فهم مصطلح ''سياسي'' على أنه يعني المشاركة في المؤسسات السياسة الرسمية. غير أنه ينبغي البحث عن فهم جديد لمصطلح ''سياسي'' بحيث يشمل الأعمال التي تقوم بها النساء في العادة. فالنساء نشطات جدا على مستوى القواعد الشعبية، ويعملن داخل المجتمعات وعبرها لإحداث تغييرات إيجابية. وهذا العمل في الحقيقة عمل ''سياسي''، ويتعين الاعتراف به كجزء أصيل ورسمي من العملية السياسية.

وتقوم النساء بتكوين العلاقات وبناء الجسور وتنظيم النشاط عبر الحدود السياسية والدينية والعرقية. وينظمن الحملات الانتخابية والمظاهرات وجماعات الضغط ويعلمن ويتعلمن ويتقاسمن التجارب ويبنين الثقة المجتمعية. كما أنهن يسهلن حدوث التغيير على المستوى الوطني عن طريق تغيير المجتمعات المحلية وثقافاتها.

- ولا بد من أن تعترف الحكومات بدور المرأة في المجتمع. ذلك لأن المرأة تساعد على تنمية المجتمعات المحلية من خلال سد الاحتياجات المحلية.
- وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة أن تكرس جهودها بصورة رسمية لمساعدة المنظمات النسائية، باعتبار أن ذلك يمثل استراتيجية لمنع الصراعات وتسويتها وبناء السلام.
- وينبغي لمبادرات وعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تساعد على تعزيز التعاون مع التنظيمات النسائية القائمة وتوسيع نطاقه، سعيا لإشراكها رسميا في عملية السلام.

تحقيق المساواة في المشاركة

لا يزال تمثيل النساء ضئيلا للغاية في مناصب السلطة واتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي. وتدعو الحاجة إلى تمتعهن بنفس الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية، لكي يتمكنَّ من الإسهام في إدارة الشؤون الوطنية وفي عمليات السلام الرسمية.

وتواجه الأهداف الدولية فيما يتعلق بضمان تمثيل المرأة في مؤسسات الدولة نوعين من العقبات الرئيسية:

- على مستوى الحكومة ثمة نقص في الموارد المالية والوعي بالشؤون الجنسانية والإرادة السياسية.
- تشكل الثقافة والأنماط الاجتماعية السائدة فيما يختص بدور المرأة عقبات على المستوى المحلي.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني – التمثيل الرسمي

كثيرا ما تُستخدم الحصص والأنصبة كآليات لإشراك المرأة في العملية السياسية. وبشكل متزايد تحدد الدساتير والحكومات الجديدة في حالات ما بعد الصراع أدنى حد من الأرقام المستهدفة لتمثيل المرأة في المؤسسات. غير أن زيادة عدد النساء في داخل النظم السياسية لا تضمن حدوث تغيير حقيقي. وتكمن وراء ذلك ثلاثة أسباب محتملة: الترقية غير المصحوبة بسلطة اتخاذ القرارات؛ وتعرض النساء للكبت في مناصبهن؛ والنساء اللاتي لا يسعين للنهوض بحقوق بنات جنسهن.

وينبغي أن تتخذ الحكومات الإجراءات التالية:

- إقامة هياكل وتوفير أدوات وموارد فعالة لضمان التقيد بالحصص المقررة، كما هو الحال في رواندا.
- اتخاذ خطوات إيجابية لتأييد المرأة.
- التشجيع على مشاركة المرأة مشاركة نشطة وتامة.
- متابعة الفرص المتاحة للمرأة والأدوار التي يضطلع بها.
- تقييم فعالية التدابير المتخذة لتحقيق تقدم.

وينبغي أن تتخذ عمليات الأمم المتحدة للسلام الإجراءات التالية:

- ضمان إدماج القضايا الجنسانية باعتبارها أولوية في كافة أنشطة حفظ السلام.
- مراعاة المساواة بين الجنسين في كافة عمليات واتفاقات السلام والحكومات الانتقالية.
- ضمان إدماج القضايا الجنسانية والتدريب في المجال الجنساني في جميع الوحدات والأفرقة التابعة للأمم المتحدة، والتوقف عن معالجتهما بمعزل عن التيار الرئيسي لحفظ السلام.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني – الثقافة والتعليم

ينبغي للحكومات، إذا أرادت التصدي للمواقف الثقافية تجاه دور المرأة في الدوائر العامة والسياسية، أن تعترف بالأدوار الكثيرة والمتنوعة التي تضطلع بها المرأة طول حياتها. ويجب على المؤسسات الدولية والدول أن تتخذ الإجراءات التالية:

- الاعتراف بأن التغيير الاجتماعي الحقيقي لا بد أن يبدأ على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي.
- إضفاء قيمة سياسية على عمل المرأة.
- تشجيع زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين على تسهيل عمل المرأة وتشجيعه.

ويشكل توفير التعليم أهم إجراء على الإطلاق لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. والتعليم هو الأداة المحركة لإحداث التغيير الاجتماعي. ويمنح التعليم للمرأة الثقة والمعرفة اللازمتين للاعتناء بنهضتها الذاتية والدعوة من أجل التغيير في المجالات الخاصة والعامة والسياسية.

وينبغي للدول أن تكثف جهودها، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

ومن خلال البرامج التعليمية القائمة على المشاركة، مثل برنامج محو الأمية والتنمية التابع لاتحاد الأمهات، يكتسب المشاركون معارف تتعلق بحقوقهم وبالقضايا المجتمعية. وفي نفس الوقت يكتسبون مهارات القراءة والكتابة. وبوسع الرجال والنساء مناقشة المسائل معا والتوصل إلى فهم متبادل. ويكتشف الرجال أن النساء قادرات على إسماع صوتهن؛ وتكتشف النساء أن لديهن الحق في تبني وجهة نظر والإعراب عنها، وأن تحظى وجهات نظرهن بنفس القدر من العناية.

بناء القدرات

على الرغم من أن المرأة نشطة جدا وذات نفوذ على مستوى القواعد الشعبية، إلا أنها لا تزال محرومة من المشاركة في المفاوضات الرسمية الرامية إلى تسوية الصراعات. ففي أيرلندا الشمالية لم يُسمح لغير الأحزاب السياسية الرسمية بالمشاركة في مفاوضات السلام، وبالتالي شكلت النساء حزبهن السياسي الخاص غير الطائفي. ويمثل ذلك خطوة جبارة لصالح المرأة. ولكي تحتذي النساء الأخريات بها ينبغي أن يُمنحن السلطة ويُعززن بالدعم والمعلومات. وينبغي للحكومات وللأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان تعريف المرأة وتعليمها بشأن حقوقها.
- توفير التعليم والتدريب في مجال محو الأمية ومهارات القيادة والتفاوض.
- مساعدة النساء على مخاطبة صانعي السياسات وعرض آرائهن واحتياجاتهن.
- تخصيص الموارد لتمكين المرأة من وضع البرامج التدريبية وتوسيعها.

وينظم اتحاد الأمهات في بوروندي حلقات عمل إقليمية معنية بالسلام والمصالحة لتعليم الأفراد المهارات اللازمة للمشاركة في عملية السلام. وبالإضافة إلى تمكين المشاركات من خدمة مجتمعاتهن المحلية، فإنهن يتقاسمن مهاراتهن مع الآخرين.

الخلاصة

من الأمور الحيوية أن تشعر النساء اللائي عشن حالات الصراع، واللاتي سيواصلن بناء السلام بعد مغادرة قوات الأمم المتحدة، بأنهن قد ساهمن في عملية السلام وأنهن قادرات على تنميتها. وبينما تضطلع السلطات الوطنية بمسؤولية إعادة الإعمار السياسي، فإن استمرارية عملية السلام تتوقف إلى حد كبير على مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية.

وفرض الهياكل العسكرية والاقتصادية، بعد انتهاء الصراع، لا يكفي وحده لإعادة بناء بلد. ولا بد من حدوث تحول في السياسات في حالات الصراع من التركيز على الجوانب العسكرية والأمنية إلى التركيز على نهج يستوعب كافة جوانب التنمية البشرية. ويتعين، في عملية بناء الدول، اتباع نهج كلي وقائم على المشاركة، لدحض الاتهامات بأن القرار ١٣٢٥ لا يعدو أن يكون مجرد عبارات جوفاء.